

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

مقدمة:

لم يعد التحول الديمقراطي نهجاً اختيارياً تنتقيه الجماعة السياسية طوعاً من بدائل أخرى لمباشرة شؤون الحكم بل إن اتساع نطاق الديمقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت تقع تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً في بلاد العالم الثالث، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمocracy بخطوات متدرجة. تلك الديمقراطية التي تنهض على مجموعة من القيم، أهمها، سيادة القانون،�احترام حقوق الإنسان، حرية الفكر، حرية التعبير، حرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية النزيحة كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثل الشعب وتدالو السلطة.

وفي الوقت الذي تناولت مؤسسات الدول بتحقيق العدالة الاجتماعية إلا أنها تناولت أن من أهم شروط تحقيق العدالة الاجتماعية هو مشاركة المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تحقيق تقدم المجتمع، وهو ما يعني أن التمكين السياسي ضرورة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن مفهوم التمكين يرفض أية أسباب مادية أو فلسفية لاستبعاد قطاعات كبيرة من مواطنى أي مجتمع في المشاركة في عمليات التنمية، ويشدد على أن الفقراء، القراء لأنهم يفتقدون مدخل الوصول إلى هيكل القوة في المجتمع، ويؤكد هذا المدخل تبعاً لذلك، أن القضاء على الفقر والتمهيد يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها، وتمكينهم (نساءً ورجالاً) لكي يشاركون في صنع وتنفيذ القرارات الأساسية التي تتعلق بحياتهم<sup>(١)</sup>.

غير أن الواقع المع يثير من ركود الحالة السياسية، وصممت الشارع العربي على كل ذلك الهراء السياسي والعسكري ما هو إلا نتيجة طبيعة ومنطقية لممارسة تلك الأنظمة المستبدة، وللقمع الشديد الذي يمارس ضد ذلك الشارع وبخاصة ضد طلائعه المثقفة، ومن نتائج حكم هذه الأنظمة المستبدة والقمعية أن تحول الشعب العربي إلى شعب متقل بالهموم السياسية والمعيشية ومخاوفه الأمنية، وأصبح غير قادر على مواجهة مشاكلها التنموية فضلاً عن الهيمنة الاستعمارية، فالنظم الاستبدادية تقتل في شعوبها إرادة التفكير والإبداع، وتوجد مجتمعاً متأزماً

(١) أمانى مسعود: المهمشون والسياسة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 43.

أسير الاستبداد<sup>(١)</sup>. إن إشكالية الاستبداد بالرأي وعدم القدرة على تقبل الرأى الآخر والتشذب الفكرى المؤدى إلى الانقسام أصبحت صورة مألوفة في المجتمع العربى المعاصر حيث غدت إشكالية وعقبة حقيقة على طريق تحقيق وحدة شاملة للأمة<sup>٠</sup>

وقد أُجريت دراسة على الشباب العربى تحت رعاية الأمم المتحدة، وتم طرح استبانة تتناول أهم القضايا في الدول العربية على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 - 17 عاماً من أربع عشرة دولةً، كان أهم نتائجها: ذكر (٨%) فقط المشاركة السياسية كمشكلة، وأن الغالبية (٥١%) من بين الشباب العربى الأكبر سنًا عبروا عن رغبتهم فى الهجرة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا، وتلك الرغبة فى الهجرة من قبل الطلاب الذكور تشير بوضوح إلى عدم اقتناعهم ورضاهم عن الظروف التى تعيشها بلادهم، وقد يكون ذلك دليلاً أيضاً على نقص التربية المدنية فى البلاد العربية إذا كان الصغار لا يعتقدون أن لديهم المعرفة والمهارة الضرورية لإحداث التغيير من أجل الأفضل داخل المجتمع<sup>(٢)</sup>

وقد أكدت دراسة محمد أبو خليل (١٩٩٠) أن طلاب المرحلة الثانوية يعانون من نقص شديد في المعرفة بحقوق المواطن وواجباته في المجتمع المصري، وتدني معارفهم في القضايا السياسية الداخلية والخارجية، وتدني مستوى مشاركتهم في الأنشطة المدرسية<sup>(٣)</sup>، وأشارت دراسة نجلاء راتب (١٩٩٠) إلى انتشار السلبية واللامبالاة والأنانية وعدم الحرص على المال العام في معظم تصرفات وسلوكيات طلاب المراحل المختلفة – وخاصةً الثانوية – فضلاً عن عدم الالكتزات والاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع السياسية أو الاجتماعية<sup>(٤)</sup>

كما كشفت دراسة كمال نجيب (١٩٩٢) عن قصور واضح في دور المدرسة متمثلًا في تدني المعلومات والمعارف التي يتناولها الطلاب عن المجتمع وقضاياهم ومشكلاتهم وتحول اتجاهاتهم السياسية إلى نوع أكثر إحباطاً، فضلاً عن تدني مستوى المهارات السياسية لدى الطلاب، مثل: مهارات البحث والتحليل واتخاذ القرار<sup>(٥)</sup>

(١) أسعد عبد الرحمن: في الاستبداد واثره في الوضع العربي الراهن، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الرابع عشر، الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز التجديد العربي، لندن، ٢٠٠٠، ص. ٧.

(٢) مارجريت سيممان برانسون: التربية المدنية من منظور عالمي، مؤتمر نحو مفهوم عربي للتربية المدنية ، الشبكة العربية للتربية المدنية، عمان، ٤-١١ نوفمبر ٢٠٠٤، ص. ١٩-٢٠.

(٣) محمد إبراهيم أبو خليل : لتنمية السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص. ٢٣٤.

(٤) نجلاء أحمد راتب: الانتماء الاجتماعي والشخصية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص. ٢١١.

(٥) كمال نجيب: المدرسة والوعي السياسي، النيل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص. ٢٣.

كما أظهرت دراسة حميدة عبدالعزيز (1993) بعض الظواهر السلبية والسلوكيات المرضية التي تكشف عن خلل في علاقة الفرد والمجتمع وضعف إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع، ومن تلك الظواهر:

- ١ - انتشار حالات الإحساس بالاغتراب عن المجتمع لدى كثير من الأفراد، التي أنتجت أنماطاً سلوكيةً شاذةً مثل العزلة والتطرف
- ٢ - انتشار النزعة الفردية والعجز في التأثير الإيجابي الفعال في الحياة الاجتماعية وقد ان الإحساس بالجماعة التي ينتمي إليها<sup>(١)</sup>

ويتمثل الاعتزاز بالانتماء في شعور الفرد بأنه جزء من كيان اجتماعي يوفر له الأمان الاجتماعي والاقتصادي والعاطفي، ويحترم حقوقه ويعطيه المسؤولية حتى تتحقق ذاته، ويعمل على بناء حاضره ومستقبله، وما ينتج عنه من إطلاق ملكاته الإبداعية وشعوره بأنه مشارك في اتخاذ القرار وفي تنفيذه، وبالرغم من وجود هذا الاعتزاز بدرجات متفاوتة لدى الشباب إلا أن هذا الشعور بدأ في التدريجي خلال الأعوام السابقة<sup>(٢)</sup>

وتشير نتائج أحد الأبحاث إلى أن عدداً كبيراً من التلاميذ والطلاب يفتقدون لثقافة المواطنة، والميل تجاه تحمل مسؤولياتها، وتأكد على وجوب تبني المجتمعات لسياسة تربية لتنمية ثقافة المواطنة، من خلال برامج تعليم تستطيع مساعدة التلاميذ على تعلم ممارسة الديمقراطية وسلوكيات المشاركة من خلال أساليب التعلم الذاتي والتعاوني، وتعلم إدارة الوقت والجهد بفعالية، واكتساب القدرة على إصدار الأحكام والتفكير الناقد<sup>(٣)</sup>

وتؤكد دراسة السيد سلامة (1984) على أن التنظيم الطلابي بالجماعات المصرية في ضوء اللوائح المنظمة له وفي ضوء العوامل المتصلة بالبيئة الجامعية لم تسهم بشكل فعال في تربية شباب الجماعات سياسياً حيث احتفى النشاط السياسي للطلاب، وتمت تهميش الحركة الطلابية بالكامل بعدة طرق منها: تقسيم السنة الدراسية إلى فصلين، وتحول الطلبة إلى آلات لا

(١) حميدة عبد العزيز: أزمة الانتماء وأبعادها التربوية، مجلة التربية والتنمية، س2، ع4، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1993، ص 22.

(٢) عبد الخالق يوسف سعد: المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2004، ص 21.

(٣) شعبان حامد، ونادية حسن: تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2002، ص 125.

علاقة لها بالوطن أو بالعمل الثقافي أو السياسي، مما يمثل أحد مصادر الفراغ السياسي للشباب، ومن ثم لامبالاتهم واغترابهم عن الواقع السياسي والاجتماعي المعاش<sup>(١)</sup>

وأكملت دراسة مصطفى قاسم (2005) انخفاض المعرفة والوعي المدنيين بالمبادئ والمفاهيم الداعمة للمواطنة والمشاركة السياسية، وأنه لا ينفع للطلاب المناخ المناسب لممارسة مسئوليات المواطنة والمشاركة المدنية، وتوجد رغبة وميل لدى الطلاب نحو المشاركة الديمقراطية والمدنية ولكن الواقع الاجتماعي والسياسي يعيق هؤلاء الطلاب ، ويطبعهم على وضعية تتسم بالسلبية والانعزال<sup>(٢)</sup>

وفي ضوء هذا الواقع أصبح نشر قيمة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في التأثير على مجرى الأحداث، وتنظيم وتفعيل مشاركتهم في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من معاناتهم، والتأكيد على الاعتزاز بالانتماء والولاء والمواطنة القائمة على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق والتوازن بينهما يسهم بصورة مباشرة في الوصول إلى حلول للمشكلات المتعددة التي يُعاني منها المجتمع<sup>(٣)</sup>

ومن الخطأ الاعتقاد بأن المعركة من أجل الديمقراطية، وتفعيل مشاركة المواطنين بكافة صورها تقتصر على مقاومة القوى المستبدة ومعارضتها ، وإنما يقود هذا الاعتقاد إلى تناسي وإغفال أهمية التربية من أجل الديمقراطية والاعتزاز بالانتماء والولاء والنضال السياسي وتعديل موازين القوى السياسية وبناء مجتمع مدني يتمتع بالاستقلالية<sup>(٤)</sup>، حيث إن التعليم من أجل الإعداد للديمقراطية والمواطنة وتعليم الحرية لا يأتي بالصدفة، بل يحتاج إلى التلمذة على الحرية التي تعتبر من أصعب وأهم أنواع التلمذة<sup>(٥)</sup>

وقد أشارت دراسة سمير عبدالوهاب (1999) إلى أن تحقيق السياق الديمقراطي يتم من خلال توفير فرص حرية التعبير، وحرية الاختيار، والحكم الذاتي، وتوسيع قاعدة المشاركة، وحماية خصوصية الفرد، وتحقيق أمن الفرد وأمن الجماعة، وتوفير فرص الحوار والتواصل لتدعم قيمة التسامح بين الفرد والجماعة، وتوفير فرص التعامل الحر لتنمية القابلية للاققاء حول

(١) السيد سلامة الخميسى : التخطيط للتربية لشباب الجامعات فى ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1984، ص 160

(٢) مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2005، ص ص 203.

(٣) برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1-146، 1992/10/2.

(4) Barber, B., **Education For Democracy, The Public of Education and Schooling**. San Francisco, Hussy Bass publisher, 1997, P.26.

النقط المشتركة مع أطراف التفاعل، وتجسيد الهدف العام في ترقية الإنسان والمنفعة الإنسانية، وإتاحة العدل وتكافؤ الفرص للجميع وتوسيع قاعدة التجانس داخل الجماعة، وتوفير قاعدة معرفية وعلمية ليكون الحوار والفعل مدعاة دائمًا بالمعارف والمعلومات<sup>(١)</sup>

مما تقدم، فإن التربية المدنية تمثل واحداً من الاهتمامات الرئيسة لأى نظام تعليمي، فليست هناك مهمة أو وظيفة أكثر أهمية من إعداد مواطنين متعلمين فاعلين ومسئولين، فالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية يتم الحفاظ عليها عن طريق المواطنين الذين يمتلكون المعرفة والمهارات والميول المرتبطة بها، وفي ظل غياب الالتزام من جانب المواطنين بالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية لا يمكن للمجتمع أن ينجز ، ومن الضروري أن يدرك المربون وصانعوا السياسة وأعضاء المجتمع المدني ذلك، وأن يطالبوا بدعم التربية المدنية<sup>(٢)</sup>

وتتوفر التربية المدنية للطلاب الفرصة لتعلم حقوقهم ومسؤولياتهم عن طريق ارتياح العالم السياسي والمدنى الذى يعيشون فيه (الهى، المدرسة، المجتمع المحلي، منظمات المجتمع المدنى) ومن خلالها يمكن للطلاب من أن يروا بأنفسهم كيف توضع القضايا على جدول الأعمال العام، وكيف تناقش السياسات العامة، وكيف تصاغ وتتفقد وتقييم. ويتم تشجيع الطلاب على البحث والتشاور والتأييد، ويتعلمون كيف يعملون مع رفاقهم ويفهمون أن حل المشكلات في الديمقراطية يعني أن يكون المواطنون مستعدين للوصول إلى حلول وسط أو تسويات وتجنب النظر للأشياء على أنها إما بيضاء أو سوداء، وتجنب وضع الأشياء في سياق الفوز بكل شيء أو خسارة كل شيء، فالديمقراطية وإن كانت تعنى شيئاً محدداً، فإنها تعنى المشاركة في السلطة والمسؤوليات والمعلومات<sup>(٣)</sup>.

وقد أكدت دراسة هان ي فرج(2004) على أننا لا نستطيع أن نعتمد على مؤسسات المجتمع المدني - وكذا الأسرة - في تعليم المواطنين فضائل المواطنة ، فالموطنون لن يتعمدوا تلقائياً كيف ينظمون أنفسهم، ولن يتعمدوا تلقائياً كيف يمارسون حقوقهم، ولن يتعمدوا تلقائياً كيف يشاركون في المناقشات والحوارات العامة، وبالمثل فإنهم لن يتعمدوا عفويًا كيف يقيّمون أداء المسؤولين وكيف يحاسبونهم من خلال تواجدهم ومشاركتهم في هذه المؤسسات، إن قوله كهذا

(١) سمير عبدالوهاب الخويت: التسلط التربوى والاغتراب فى المجتمع المصرى"دراسة نقدية، مجلة التربية المعاصرة، س 16 ، ع 53، القاهرة، نوفمبر 1999، ص 58

(2) Stimmann, M.S., **The Role of Civic Education**, Center for Civic Education, Calabasas, California, September 1998, P.11.

(3) Branson, M.S., **Project Citizen: An Introduction**, Center for Civic Education, Calabasas, California, February 1999,P.13.

يعنى بوضوح أنه يجب على المدارس أن تعلم الصغار كل الفضائل الازمة والضرورية لبناء وتنمية المواطنة<sup>(١)</sup>.

وقد أكدت دراسة John Patrick (١٩٩١)<sup>(٢)</sup> ودراسة هويدا على (١٩٩٩)<sup>(٣)</sup> على أهمية دور المدرسة في تنمية الممارسة الديمقراطية لدى الفرد، فالمدرسة لها دور مهم في التعريف بمبادئ الحياة الديمقراطية وممارستها، وذلك عن طريق إقامة علاقة تشاركية مع شتى المؤسسات التي تضطلع بوظيفة تربوية في المجتمع مثل: الأسرة، ومؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات حتى تصبح حلقات وصل فعالة في خدمة مشروع شامل للتربية من أجل الديمقراطية والتنشئة السياسية الصحيحة للطلاب.

وقد حددت دراسة R.Leming (٢٠٠٣)<sup>(٤)</sup> ودراسة Galstone William (١٩٩٤)<sup>(٥)</sup> المهام المدنية للمدارس، فيما يلى:

- التأكيد على الأفكار والمبادئ الضرورية للديمقراطية مثل الدستور، وحكم القانون، ودولة المؤسسات
- أهمية توافر بيئة وثقافة مدرسية تؤدي إلى تنمية المهارات والقيم المدنية لدى الطلاب
- توفير فرص للطلاب للتعبير عن آرائهم من خلال الندوات والمنتديات والمقالات والصحف المدرسية والمسرح
- التركيز على النتائج المدنية مثل نزعة الطلاب للتصويت، والمشاركة المحلية، والتطلع في مؤسسات المجتمع المدني
- توفير تعليم نشط يعطى الطلاب الفرصة للاشتراك في مناقشة القضايا ذات العلاقة بالواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعهم

---

(١) هانى عبدالستار فرج: التربية والمواطنة: دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، ع35، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢١.

(٢) Patrick, John, Teaching The Responsibilities of Citizenship, ERIC Digest, House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington , ED 332939,2003, Pp1-11.

(٣) هويدا على: المجتمع المدني المفهوم والأركان والإشكاليات، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٣٦، ع١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ص ٧١ - ١٥٦ .

(٤) Galston, W.A., Redirect Civic Education to Spur Political Involvement, Education Digest, ED.11551765, Nov.2003, Pp.1-23.

(٥) Leming, R., We The People: The Citizen and Constitution. ERIC Digest, House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington ,ED 406265,2002, Pp.1-9.

- التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية لإعطاء الطلاب

فرصة الممارسة الفعلية لقيم المدنيّة<sup>0</sup>

- إمدادهم بالمعرفة المدنية الداعمة لقيم الديمقراطية، وتمكنهم من فهم مصالحهم المدنية

وثير لهم اندماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية<sup>0</sup>

ولا تقتصر مهمة الاهتمام بالتربيـة المدنـية عـلـى المـدرـسـة فـقـط بل أـن مؤـسـسـاتـ المـجـتمـعـ المـدنـيـ تسـهـمـ فـي تـقـيمـ التـرـبيـةـ المـدنـيـ باـعـتـبارـهاـ آـلـيـةـ وـمـحـفـلـ لـتـعمـيقـ المـمارـسـةـ الـديـمـقـراـطـيـةـ وـمـبـادـئـ التـقـافـةـ المـدنـيـةـ وـأـبـرـزـهاـ الحـوارـ،ـ وـإـدـارـةـ الـخـالـفـ سـلـمـيـاـ،ـ وـقـبـولـ الـآـخـرـ،ـ وـالـعـمـلـ كـفـرـيقـ،ـ وـاتـخـازـ الـقـرـارـ،ـ وـالـاتـصـالـ بـصـنـاعـ الـقـرـارـ،ـ وـتـحـمـلـ الـمـسـؤـلـيـةـ،ـ باـعـتـبارـهاـ سـاحـةـ هـامـةـ لـتـطـوـيرـ قـيـمـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـنـشـرـ ثـقـافـةـ خـلـقـ الـمـبـادـرـةـ الـذـاتـيـةـ وـثـقـافـةـ بـنـاءـ الـمـؤـسـسـاتـ.ـ وـتـصـبـحـ هـذـهـ الـقـيـمـ أـكـثـرـ تـجـذـرـاـ وـاستـقـرـارـاـ عـنـدـمـاـ تـنـشـأـ وـتـأـصـلـ نـتـيـجـةـ الـخـبـرـةـ مـنـ خـلـالـ الـمـشـارـكـةـ الـمـنـظـمـةـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ وـالـتـمـرـسـ عـلـىـ الجـدـلـ السـيـاسـيـ وـدـيـنـامـيـاتـ الـوصـولـ إـلـىـ اـنـقـاقـاتـ وـحلـولـ وـسـطـ<sup>(1)</sup>

وتـنمـيـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ فـيـ الـأـفـرـادـ ثـقـافـةـ الـمـشـارـكـةـ وـالـفـاعـلـيـةـ وـالـمـبـادـرـةـ وـاحـتـرـامـ الآـخـرـ وـالـتـسـامـحـ وـبـنـذـ العنـفـ وـالـاعـتـرـافـ بـالـتـنـوعـ وـالـتـعـدـدـ،ـ وـالـتـىـ بـدـورـهـ تـشـكـلـ سـنـداـ اـجـتمـاعـياـ وـسيـكـولـوجـياـ دـافـعاـ لـنـشـاطـ الـأـفـرـادـ فـيـ الـمـجـالـ السـيـاسـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ.ـ وـمـنـ جـانـبـ آـخـرـ يـمـكـنـ القـوـلـ:ـ أـنـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ تـشـكـلـ وـسـائـطـ اـجـتمـاعـيـةـ بـيـنـ الـفـردـ (ـالـمـواـطنـ)ـ وـالـدـوـلـةـ (ـالـسـلـطـةـ)،ـ تـنـضـمـ فـاعـلـيـتـهـاـ فـيـ تـنـظـيمـ الـفـاعـلـيـنـ الـاجـتمـاعـيـنـ مـنـ خـلـالـ قـنـواتـ مـؤـسـسـيـةـ أـهـلـيـةـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـمـكـينـ الـأـفـرـادـ مـنـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـمـجـالـ الـعـامـ،ـ وـتـعـتـيـرـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ مـنـ أـهـمـ قـنـواتـ الـمـشارـكـةـ السـيـاسـيـةـ الـدـاعـمـةـ لـمـسـارـ التـطـوـرـ الـدـيمـقـراـطـيـ وـبـنـاءـ الـدـوـلـةـ الـحـدـيـثـةـ،ـ وـهـذـهـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـدنـيـةـ بـتـعـدـهـاـ وـتـنـوـعـ نـشـاطـاتـهـاـ تـسـعـىـ إـلـىـ توـسيـعـ الـفـضـاءـ السـيـاسـيـ وـتـدـرـيـبـ الـمـواـطـنـيـنـ عـلـىـ الـعـمـلـ جـمـاعـيـ لـتـحـقـيقـ الـمـصـالـحـ الـخـاصـةـ وـالـعـامـةـ وـإـرـسـاءـ وـنـشـرـ وـتـعـمـيمـ ثـقـافـةـ مـدنـيـةـ تـدـعـمـ تـحـقـيقـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـمـواـطـنـةـ الـفـعـالـةـ،ـ وـيـتـعـلـمـ الـمـواـطـنـوـنـ مـنـ خـلـالـهـاـ كـيـفـ يـعـبـرـونـ عـنـ مـصالـحـهـمـ وـيـدـافـعـونـ عـنـهـمـ،ـ وـكـيـفـ يـشـارـكـونـ فـيـ الـعـمـلـيـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـتـنـموـيـةـ الـتـىـ تـؤـثـرـ عـلـىـ حـيـاتـهـمـ<sup>0</sup>

وانطلاقـاـ مـنـ أـهـمـيـةـ التـرـبيـةـ المـدنـيـةـ،ـ وـالتـأـكـيدـ عـلـىـ دورـ الـمـدـرـسـةـ وـمـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ فـيـ تـقـيمـ التـرـبيـةـ المـدنـيـةـ،ـ تـأـتـيـ الـدـرـاسـةـ الـحـالـيـةـ لـصـيـاغـةـ تـصـورـ مـسـتـقـبـلـ لـأـسـسـ التـرـبيـةـ المـدنـيـةـ فـيـ ضـوءـ آـرـاءـ خـرـاءـ التـرـبيـةـ وـجـهـودـ مـؤـسـسـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ.

(1) محمد نور فراتـ:ـ الـدـوـلـةـ وـالـمـجـتمـعـ المـدنـيـ الـعـربـيـ:ـ إـشـكـالـيـةـ الـعـجزـ وـالـهـيـمنـةـ،ـ مـجـلـةـ شـئـونـ عـرـبـيـةـ،ـ عـ117ـ،ـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـربـيـةـ،ـ الـقـاهـرـةـ،ـ رـبـيعـ 2004ـ،ـ صـ103ـ.